# وزارة المـالية

## قرار رقم ٥٨٩ لسنة ٢٠١٥

### بتشكيل وتنظيم وحدة العدالة الاقتصادية بوزارة المالية

**وزيـر المـالية**

بعد الاطلاع على قـانون الخـدمـة المـدنيـة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى قـرار رئيس مـجلس الوزراء رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٤ بتـشكيل اللجنة الوزارية المصغرة لشبكات الأمان الاجتماعى ؛

وعـلى قـرار رئيـس مـجلس الـوزراء رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٠١٤ بإعـادة تشكيـل اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية ؛

**قـــرر:**

**( المـادة الأولى )**

تشكل بوزارة المـاليـة "وحدة العـدالة الاقـتـصـادية"، وتـتـبع وزيـر المـاليـة مـبـاشـرة، ويتولى مساعد أول وزير المالية لشئون الخزانة، إدارتها من جميع الجوانب الفنية والإدارية، ويعاونه فى ذلك عدد كافٍ من العاملين يرشحهم من بين الكـوادر والخـبراء المتخصصين فى دراسة وإعداد ومتابعة وتقييم السياسات العامة والبرامج التى ترتبط بأهداف الوحدة، سواء من العاملين بوزارة المالية أو من خـارجها، ويصدر بإلحـاقهم بالوحـدة أو تعيينهم أو التعاقد معهم، بحسب الأحوال، قرار من وزير المالية .

**( المـادة الثـانية )**

يختص مدير الوحدة باقتراح نظام عملها من خلال خطة زمنية تعتمد من وزير المالية، ويراعى فيها تقسيم العمل على العاملين بها طبقًا لبرامج الحماية الاجتماعية المقررة .

## ( المـادة الثـالثة )

للوحدة فى سبيل تحقيق أهـدافها ومباشرة اختصـاصاتها، المنصوص عليها بقرار رئيس مـجلس الوزراء رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه، القيام بالأعمال اللازمة لذلك، ولها على الأخص :

١ - دراسـة واقـتراح مشروعات القـوانين التى تتعلق بالسياسات العـامة والخطط والبرامج التطبيقية الكفيلة بتحقيق أهداف الوحدة، ورفعها إلى السلطة المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها .

٢ - تقديم الدعم الفنى لأجهزة الدولة ودراسة الطلبات والاقتراحات المقـدمة منها فيما يتعلق بالبرامج التى تضعها الوحدة .

٣ - الإشراف على متابعة وتقييم البرامج الاجتماعية التى تقـررها الحكـومة وتقييم أثرها الاجتماعى والعائد الاقتصادى من الإنفاق العام .

٤ - تقييم الأعباء المالية المترتبة على تطبيق البرامج الاجتماعية وضمان توفير الاستدامة المالية لها .

٥ - التنسيق بين أجهزة الدولة المعنية بقضايا العدالة الاقتصادية، وكذا بين هذه الأجهزة وأطراف العمل الأهلى، بهدف بناء منظومة متكاملة للعدالة الاقتصادية .

٦ - التواصل مع الرأى العام لترسيخ مبادئ الشفافية والمشاركة، وضمان المساندة الشعبية للقرارات والسياسات الإصلاحية المتعلقة بأهداف عمل الوحدة .

٧ - التعاون مع المؤسسات الدولية والدول المانحة، للاستفادة من برامج دعم المساندة المالية والفنية لديها، وذلك من خلال وزارة التعاون الدولى .

**( المـادة الرابعـة )**

ترفع الوحدة تقارير دورية إلى وزير المالية بنتائج أعمالها وما حققته من إنجازات، وما يعترضها من عوائق، وما تقترحه من حلول للتغلب عليها، ويجوز لوزير المالية طلب تقارير أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

**( المـادة الخـامسة )**

يُنشـــر هـذا القـرار فى الوقـائع المصـــرية ، ويُعـمـل بـه مـن تـاريخ نشـــره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ٢٠١٥/١٢/٦

وزير المالية

**هانى قدرى دميان**

**طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية**

رئيس مجلس الإدارة

**مهندس/ عماد فوزى فرج محمد**

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٥

٢٠١٥/٢٥٣٨٤ - ٢٠١٥/١٢/١٠ - ١٥٠٨